حادث

وسام: لهذا الرجل

□ أحمد مصطفى

عندما يقع حادث سرقة .. أوجريمة قتل فى أية مدينة سواء فى مصر أو أية دولة فى العالم .. فهل من حق أية نقابة أو هيئة أوشخصية من الشخصيات أن تتدخل أوتحشر أنفسها لصالح طرف من الطرفين سواء المتهم .. أو المجنى عليه .. ؟

الواقع .. والأصول .. والقانون والمعمول به فى جميع بلاد العالم أنه عندما تقع ايه جريمة يباشر رجال الشرطة والمباحث أعمالهم ثم يقدمون القضية والمتهمين والمجنى عليهم والشهود إلى النيابة للتحقيق .. ثم المحاكمة التى تنتهى بإدانة المتهم . وتبرئة المجنى عليه ..

أقول هذا بمناسبة جريمة قتل وقعت فى مدينة الاسكندرية منذ أيام . وتتلخص فى أن مواطنا كان يتشاجر مع مواطن آخر فأخرج أحدهما مطواة من جيبه وطعن بها الآخر فى رقبته فوقع على الأرض جثة هامدة فى الحال .. وانطلق المتهم يجرى فى الطريق دون أن يتعرض له أى انسان . حتى تمكن بعض الناس من القبض على مواطن كان يشترى « سندوتش » فى أحد المحلات وقدم إلى رجال الشرطة على أنه مرتكب الجريمة . رغم أن أحدا من الذين شاهدوا وقوع الحادث لم يستطع أن يتعرف عليه .. أو يشهد ضده .. ! !

إن الذى حدث بعد وقوع هذه الجريمة مباشرة وبعد أن علم بها المسئولون . أن انتقل إلى مكان الحادث اللواء فوزى معاذ مساعد وزير الداخلية ومدير أمن الاسكندرية على رأس قوة كبيرة من رجال الشرطة والمباحث نظرا لأهمية الموقع الذى حدثت فيه الجريمة . وهذا شئ طبيعى جدا ...

ولكن للأسف حدث أن تجمع عدد كبير من زملاء المجنى عليه وأعلنوا توقفهم ن العمل . ؟

ثم حدث بعد ذلك أيضا أن ذهب إلى مكتب مدير الأمن عدد آخر من أعضاء النقابة التى ينتمى إليها المجنى عليه ومعهم بعض الموظفين الآخرين فى رئاسة الموقع الذى يعمل فيه القتيل .. ! !

إن الذى يجرى كمواطن مصرى هو : لماذا حاول زملاء القتيل الإضراب عن العمل .. ؟

ثم لماذا ذهب الموظفون الآخرون إلى مدير الأمن والاجتماع معه عدة ساعات .. ؟

الجريمة عادية جدا ويمكن أن يقع مثلها فى أى وقت .. وفى أية مدينة فى مصر أو فى أية دولة فى العالم .. ولايوجد مخلوق يستطيع أن يمنع وقوع أو ارتكاب جريمة من الجرائم ..

وطبيعى أيضا أن يتحرك رجال الشرطة والباحث إلى مكان الجريمة

ولكن : من غير الطبيعى اطلاقا .. بل من غير المشروع قانونا – فى جميع بلاد العالم – أن يحاول أقارب أو أصدقاء أوزملاء أو رؤساء طرف من الأطراف محاولة التجمهر أو الاضراب عن العمل . أو التحدث مع المسئولين سواء من رجال الشرطة أو النيابة .. فى شئ يؤثر على أمن الدولة .. وكيان المجتمع ..

لقد كنت فى مكتب اللواء فوزى معاذ مدير أمن الاسكندرية « بالمصادفة » يوم وقوع هذا الحادث . ولمست بنفسى الجهود الكبيرة التى قام بها من أجل الحفاظ على الأمن فى المدينة .. والرجل ليس غريبا على الاسكندرية بل يعرفه كل كبير وصغير هناك لأنه يعمل بالاسكندرية منذ حوالى ٣٠ سنة فى مجال الأمن السياسى والأمن الجنائى . وله ثقله ووزنه عند كل الناس .. ومن هذا المنطلق تمكن هذا « العملاق » من السيطرة على الموقف من كل جوانبه . وبطرح بعيدا كل فرصة من جانب الدخلاء أو الانتهاز بين للعبث بأمن المدينة أو الإخلال بالأمن العام وتشويه صورة الدولة .

عمال

ليس بالمؤتمرات وحدها!

□ محمد خالد

قضية الإنتاج .. بأبعادها المختلفة .. من أهم القضايا التى سيتم طرحها ومناقشتها بكل الصراحة والوضوح والتحديد .. أمام المؤتمر القومى للحزب الوطنى الديمقراطى فى نهاية سبتمبر الحالى .. لمواجهة القصور فى معدلات الأداء ووضع الحلول التى تكفل الانطلاق بالإنتاج فى جميع المواقع على المستوى القومى ..

وقد انتهى الصديق أحمد العماوى أمين عمال الحزب الوطنى من إعداد دراسة تتناول قضية الإنتاج وزيادته ومعوقات الأداء والعناصر المشاركة فيها . وترشيد الاستهلاك وحسن استخدام الموارد المتاحة لمنع الضائع والتقليل من الفاقد فى الخامات والوقت والجهد .. ودور العمال فى علاج هذه الظواهر والمشكلات !

وليست هذه الدراسة هى الأولى التى تتصدى لهذه القضية الحيوية .. ولن تكون الأخيرة .. فقد سبقتها دراسات وأبحاث .. ووضعت خطط وبرامج .. وعقدت من أجلها عشرات المؤتمرات والندوات والدورات .. واجتمع من حولها وعلى مائدتها المئات من المتخصصين والفنيين .. من الخبرات الاقتصادية والكوادر العلمية والقيادات النقابية وكل فريق أدلى برأيه .. وخرج بتصور .. وردد تصريحات .. ووضع خططا . ونعترف أنها جميعا أخذت حظا والوا ا من النشر والإعلام والإعلان .. ولكن معظمها تعثر فى التنفيذ .. ولم ير النور بنفس الحماسة والاهتمام .. وكالعادة سرعان ماتفتر الحماسة ويقل الاهتمام .

ولذلك نسارع بالقول إننا لاننقصنا الرؤية السليمة أو تحديد المشاكل أو معرفة معوقات الإنتاج ومسببات الأزمات التى تواجهنا .. أيضا لانتقصنا الخبرة أوسلطة اتخاذ القرارات .. ولكن ينقصنا حقا أسلوب التنفيذ والجدية فى العمل والاستمرار المسئول ومتابعة التنفيذ .. ومراجعة وتقييم الأداء ومطابقة النتائج بالمستهدف .

إن قضية الإنتاج لاتعالج من داخل الجدران المغلقة .. أو من وراء المكاتب المكيفة الهواء .. ولاتحل بالمزيد من عقد المؤتمرات والندوات .. ولا بالإغراق فى سيل التصريحات والتوصيات والخطط الورقية . إنما تحل من مواقع العمل التطبيقية ومراكز الإنتاج الميدانية ومناطق الخدمات الجماهيرية .. تعالج من واقع التطبيق العملى .. بنزول أعمق من هذه القيادات والكوادر والمسئولين إلى خطوط الإنتاج ومعايشة مرافق الخدمات .. وإعطاء الحرية الحقيقية والمرونة الكاملة لكل وحدة اقتصادية وإدارية أن تضع لنفسها – وبنفسها – فى اطار النظام العام . وفى ضوء إمكانيات كل منها وفق طبيعة عملها ونشاطها . الخطط التفصيلية واللوائح التنفيذية والاستغلال المالى والإدارى .. ووضع قواعد للمحاسبة ثوابا وعقابا !

وقضية الإنتاج تكمن أساسا فى العنصر البشرى – العامل – أساس التنمية وصانع التقدم وبانى الحضارة .. فلابد من التركيز على بعث الوعى الانتاجى لدى عمال مصر والولاء لمكان العمل .. والانتماء للوطن .. بالجدية والمسئولية لدفع غيرته وحماسته وإخلاصه حول أهدافنا القومية .. وفى مقدمتها زيادة الإنتاج .. عملا وسلوكا والتزاما !

وقضية الإنتاج تحتاج إلى أكثر من رأى وفكر وعلاج .. ومجلة « أكتوبر » تفتح صفحاتها لكل مهتم بهذه القضية الحيوية .. لإعادة بناء مصر .